



Strategic Gears
Management Consultancy

المملكة العربية السعودية
20
23
تقرير
ميزانية

المحتويات

3	مقدمة
4	مراجعة موجزة لعام 2022
7	لمحة عن ميزانية عام 2023
9	الافتراضات والتوقعات الكليّة لعام 2023
10	التوقعات الماليّة لعام 2023
10	الإيرادات
11	النفقات
12	فائض الميزانية والدين العام
14	جدول الميزانية
15	الخاتمة - التطلع إلى المستقبل
16	المراجع

مقدمة

في السابع من شهر ديسمبر 2022، أصدرت وزارة المالية السعودية بيان ميزانية المملكة لعام 2023. وتخصّص ستراتييجك جيزر مجهودات عمل فريقها البحثي والتحليلي في آخر شهر من كل عام لتسليط الضوء على النقاط المهمة من بيان الميزانية السنوية للمملكة العربية السعودية، ويعد هذا التقرير جزءاً من هذا الالتزام.

نستعرض أداء المملكة العربية السعودية الاقتصادي والمالي في عام 2022، ونركز على المحاور الرئيسية للموازنة لعام 2023، بالإضافة إلى افتراضات الاقتصاد الكلي، والتوقعات الاقتصادية والمالية العامة للعام القادم، وأهم الأولويات متوسطة المدى.

لا تزال الأسس الاقتصادية للمملكة العربية السعودية قوية وسط حالة من عدم اليقين على الصعيد العالمي. تم تسليط الضوء في هذا التقرير على نيّة الحكومة لمواصلة إعطاء الأولوية لاستدامة الميزانية في بيان ميزانية عام 2023. سوف تتحقق طموحات المملكة في ضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط من خلال مزيج من رفع كفاءة الإنفاق والإيرادات النفطية وغير النفطية المستدامة.

وستبقى برامج تحقيق رؤية 2030، واستدامة النفقات الاجتماعية والاستثمار في المشاريع العملاقة، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص، هي الأهداف متوسطة المدى بما يتماشى مع أهداف رؤية 2030 الشاملة.

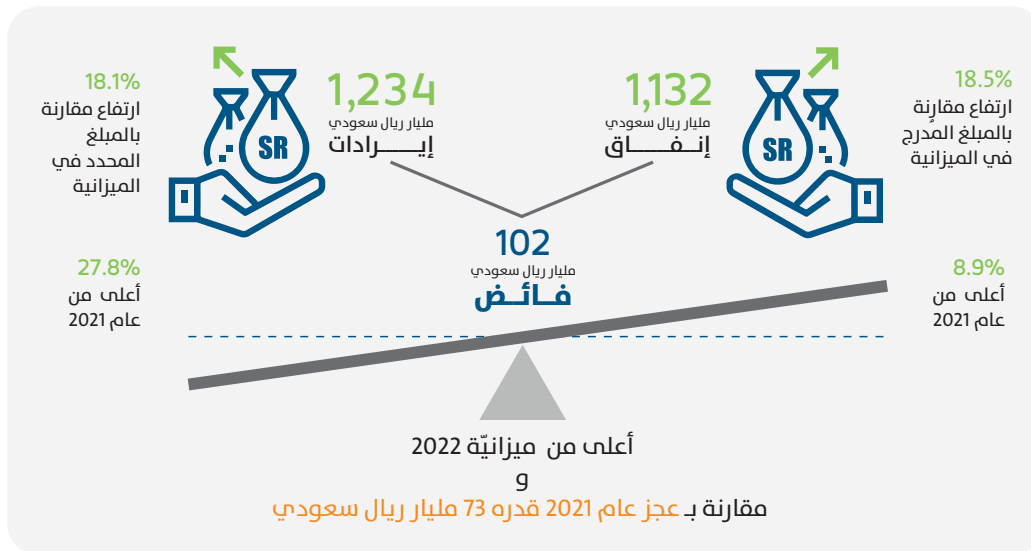


مراجعة موجزة لعام 2022

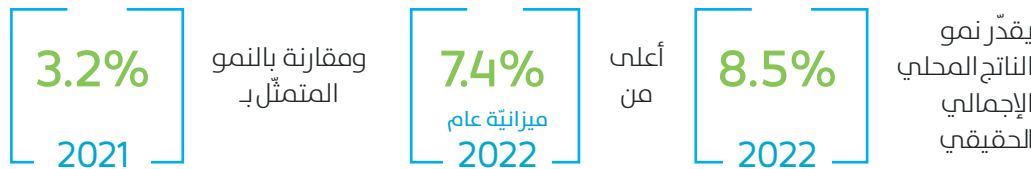


يتجلى نجاح التعديل المالي في المملكة العربية السعودية وإعادة هيكلة المالية العامة في تحسن الوضع المالي للمملكة بشكل ملحوظ. إذ تجاوزت النفقات كلاً من مبلغ ميزانية عام 2022 والأرقام الفعلية لعام 2021. كما تجاوزت الإيرادات كلاً من الرقم المدرج في الميزانية لعام 2022 وكذلك الرقم الفعلي لعام 2021.

وتعافى الميزان المالي للمملكة العربية السعودية إلى فائض في عام 2022 كما كان مقدراً في الموازنة الأولية، من عجز قدره 73 مليار ريال سعودي في عام 2021 (-2.3% من الناتج المحلي الإجمالي)، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى الانتعاش الكبير في إجمالي الإيرادات (النفطية / غير النفطية أو كليهما)، على الرغم من إنفاق بلغ قدرًا أعلى من المدرج في الميزانية. حيث أنهى فائض 2022 ثمانية سنوات متتالية من عجز الموازنة في المملكة.



تجاوز النمو في عام 2022 توقعات وزارة المالية عن العام الأسبق له، وشهد تحسناً كبيراً خلال عام 2021، إذ انتعشت أسعار النفط واستمر دعم النشاط غير النفطي بعد تخفيف قيود فيروس كورونا والخطوات التصحيحية الحكومية.

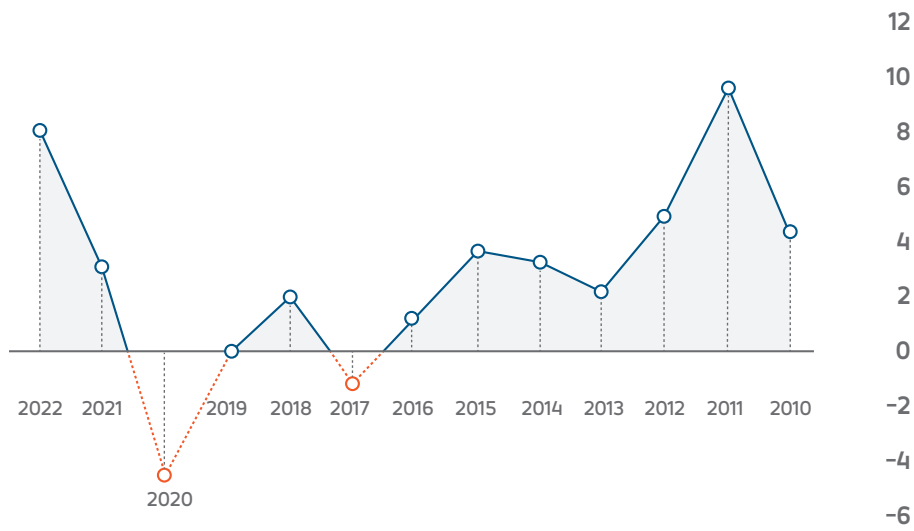


مراجعة موجزة لعام 2022

مثل النمو في المملكة العربية السعودية في عام 2022 المعدل الأعلى منذ عقد من الزمن، والأسرع بين أعضاء مجموعة العشرين¹ (الرسمان 1 و 2).

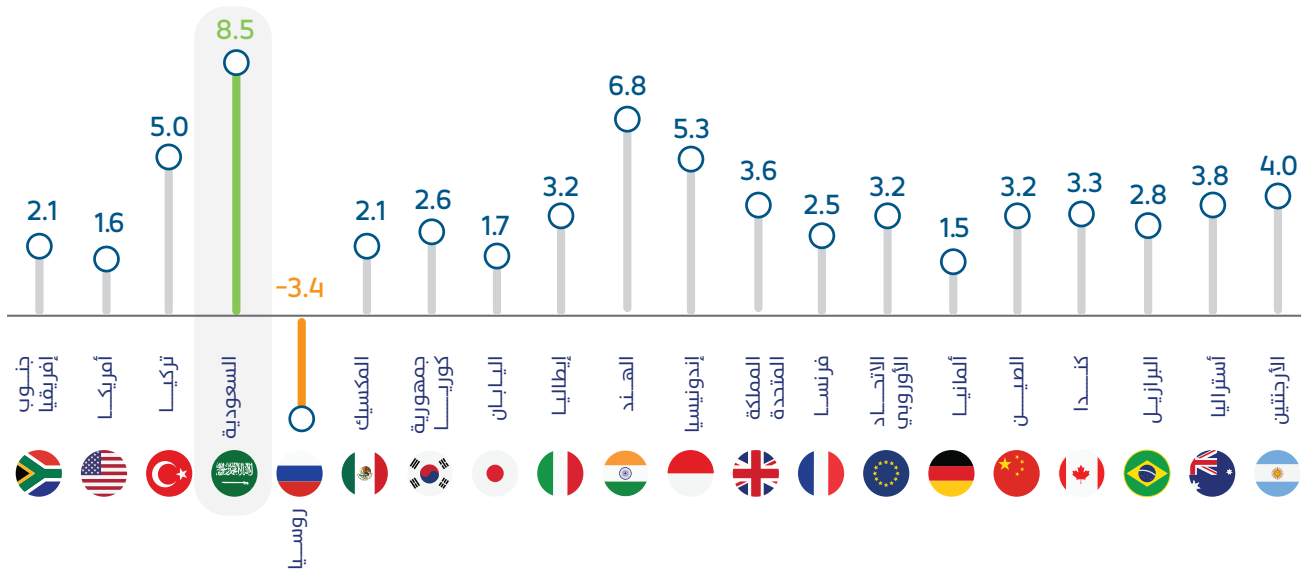
الرسم 1: معدل نمو في السعودية لعام 2022 الأعلى منذ 2011

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المملكة العربية السعودية (نسبة مئوية)²



الرسم 2: معدل النمو في السعودية لعام 2022 الأعلى بين دول مجموعة العشرين

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دول مجموعة العشرين (نسبة مئوية)³



مراجعة موجزة لعام 2022

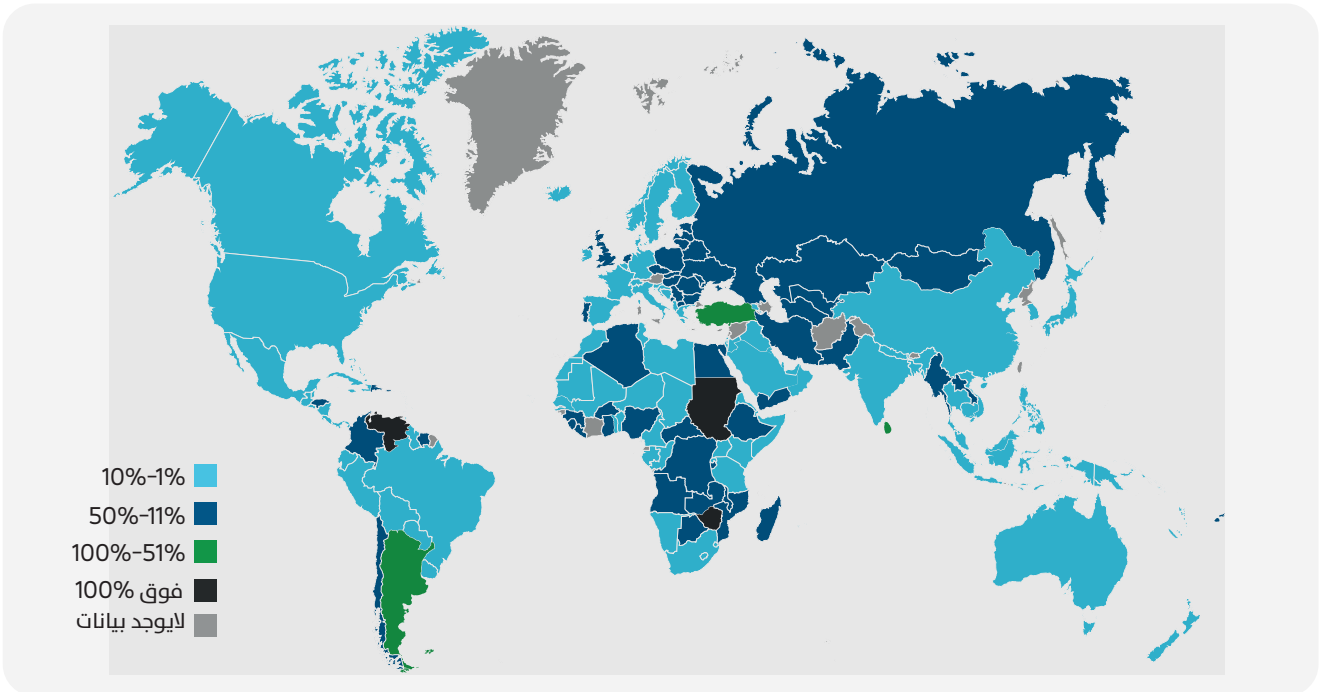
تجاوز معدل التضخم في عام 2022 توقعات الميزانية وبلغ 2.6%، مدفوعاً بمجموعة من عوامل جانبية وغير مباشرة مثل ارتفاع أسعار السلع والأغذية واستمرار اضطرابات سلسلة التوريد العالمية.



ولكن مقارنة بالمعدلات العالمية، تم احتواء التضخم في المملكة العربية السعودية (ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى) في عام 2022 وكانت من بين أدنى المعدلات على مستوى العالم (الرسم 3). ويُعزى ذلك إلى عدد من العوامل، من ضمنها استراتيجيات الحكومة الفعّالة لإدارة سلسلة التوريد، ودعم الوقود والغذاء، بالإضافة إلى ربط عملاتها بالدولار الأمريكي القوي (مما يساعد على التحكم في تضخم الواردات)، وارتفاع عائدات النفط (والذي يساعد في إبقاء تأثير ارتفاع أسعار السلع العالمية على التضخم المحلي تحت السيطرة).

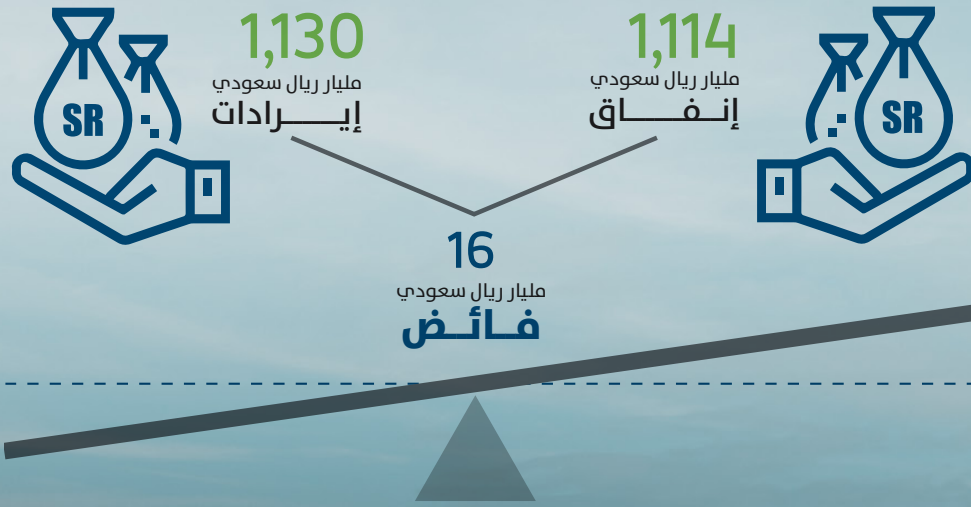
الرسم 3: معدل التضخم في السعودية عام 2022 من بين الأدنى عالمياً

معدل التضخم، 2022 (نسبة مئوية)¹



لمحة عن ميزانية عام 2023

من المتوقع أن يُبيّن رصيد المالية العامّة فائضًا في عام 2023، وعلى المدى المتوسط حتى عام 2025. ويمثّل هذا العام الثاني على التوالي من وجود فائض في الميزانيّة بعد 8 سنوات من ظهور عجز في الميزانية. بشكل عام، فإن مبلغ فائض الميزانية لعام 2023 سيساهم في تسريع تنفيذ المبادرات الإستراتيجية، بالإضافة إلى سداد بعض ديون المملكة حسب ظروف السوق.



لمحة عن ميزانية عام 2023

- من المتوقع أن يصل إجمالي النفقات إلى 1,114 مليار ريال سعودي في عام 2023، وهو أقل قليلاً مما كان عليه في عام 2022. وارتفعت النفقات الرأسمالية بنسبة 30% على أساس سنوي في عام 2022، وسيستمر هذا الاتجاه في عام 2023 كما يتضح من بيان الميزانية. يوضّح التوزيع القطاعي للميزانية نمطاً في الإنفاق يتوافق مع السنوات السابقة. حيث تمّ تخصيص ما يزيد عن 50% من إجمالي الميزانية لقطاع التعليم والقطاع العسكري وقطاعات الصحة والتنمية الاجتماعية.
- في عام 2023، من المتوقع أن تبلغ الإيرادات الحكومية 1,130 مليار ريال سعودي، أي أقل بنسبة 8.4% مما كانت عليه في عام 2022.
- من المتوقع أن يبلغ الفائض في عام 2023 16 مليار ريال سعودي (0.4% من الناتج المحلي الإجمالي)، مقارنة بفائض قدره 102 مليار ريال سعودي في عام 2022 (2.6% من إجمالي الناتج المحلي)، وعجز قدره 73 مليار ريال سعودي في عام 2021 (-2.3% من إجمالي الناتج المحلي).
- تخطط حكومة المملكة بالاستمرار في خطط تنويع ملف الديون وتعزيز الأسواق المالية المحلية.

الرسم 4: عودة أيام الفائض المالي

فائض/عجز والإيرادات والنفقات (مليار ريال سعودي)⁴



الافتراضات والتوقعات الكلية لعام 2023



نمو الناتج
المحلي الإجمالي

تفترض ميزانية
السعودية
2023
نموًا بنسبة

3.1%



أقل بقليل من
توقعات صندوق
النقد الدولي
والبنك الدولي

3.7%



التضخم

تتوقع ميزانية
السعودية
2023
أن يبلغ التضخم

2.1%



تماشيًا مع
توقعات
صندوق النقد
الدولي

2.2%



وأقل
من

2.6%

2022

تفترض التوقعات استمرار الزخم من عام 2022 ونمو النشاط الاقتصادي المحلي غير النفطي في عام 2023، بقيادة القطاع الخاص. هذا في حين أن العديد من الاقتصادات على مستوى العالم تواجه المزيد من التوقعات المتشائمة، من ضمنها مخاوف حدوث ركود اقتصادي لدى بعضها. ستبحث استراتيجك جيزز في تقرير قادم توقعات مفضلة لاقتصاد المملكة العربية السعودية في عام 2023، على خلفية الأداء الاقتصادي العالمي.

سيستمر معدل التضخم في المملكة في كونه الأدنى بين أعضاء مجموعة العشرين ومن بين أدنى المعدلات على مستوى العالم في عام 2023، مما يدعم، من بين أمور أخرى، الاستهلاك الخاص والسياحة في المملكة.

كما جرت العادة، إن الميزانية السعودية لا تكشف عن افتراضات أسعار النفط وإنتاجه، ولكن للمملكة تاريخ حافل في وضع افتراضات متحفظة فيما يتعلق بالنفط.

73.3 دولار أمريكي للبرميل
2022 < > 66.8 دولار أمريكي للبرميل
2023



في تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي الصادر عن صندوق النقد الدولي لشهر أكتوبر 2022، تم تقدير سعر التعادل المالي للنفط في المملكة العربية السعودية

10.62 مليون برميل في اليوم
2022 < > 11.02 مليون برميل في اليوم
2023



ويقدر صندوق النقد الدولي أيضًا متوسط إنتاج النفط السعودي



أسعار النفط
وإنتاجه

يبلغ سعر النفط الآن 78 دولارًا أمريكيًا للبرميل. في حين أن بنك "جولدمان ساكس" (Goldman Sachs) لديه توقعات سعودية بمقدار 110 دولارات أمريكية للبرميل لعام 2023. وبدورها توقعت منظمات أخرى، مثل وكالة "فيتش" (Fitch) و إدارة معلومات الطاقة (EIA)، أن تصل أسعار نفط برنت (Brent) إلى نطاق 90 دولارًا أمريكيًا للبرميل لعام 2023. يعد رفع الصين للقيود المفروضة على فيروس كورونا خطرًا تصاعديًا كبيرًا، لكن المخاوف بشأن الركود الوشيك تمثل خطرًا سلبيًا كبيرًا على أسعار النفط والطلب عليه.

التوقعات المالية لعام 2023

الإيرادات

أرقام عام 2022 الفعلية، وأن تشكّل 22.4% من إجمالي الإيرادات.

• **الضرائب على التجارة الدولية والمعاملات:** من المتوقع أن تبلغ 18 مليار ريال سعودي، كما كان الأمر في أرقام عام 2022 الفعلية، وأن تشكّل 1.6% من إجمالي الإيرادات.

بشكل عام، كانت المساهمة السنوية للدخل غير النفطي في إجمالي الإيرادات أقل خلال عام 2022 (31.7% من الإجمالي) مقارنة بعام 2021 (41.7% من الإجمالي) ولكنها تبقى أعلى من الإجمالي البالغ 27% في عام 2015 قبل إطلاق رؤية السعودية 2030. ووُضعت خطط تنويع وزيادة مساهمة الإيرادات غير النفطية للاقتصاد قيد العمل منذ سبعينيات القرن الماضي، لكن لم يتحقّق أيّ تقدّم حتى إطلاق رؤية 2030 عندما بدأ الزخم في الانتعاش. قيّمت استراتيجك جيزز أداء الإيرادات السعودية غير النفطية منذ السبعينيات في تقرير آخر [هنا](#).*

من المتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات 1,130 مليار ريال سعودي في عام 2023، أي أقل بنسبة 8.4% من المستوى الفعلي لعام 2022.

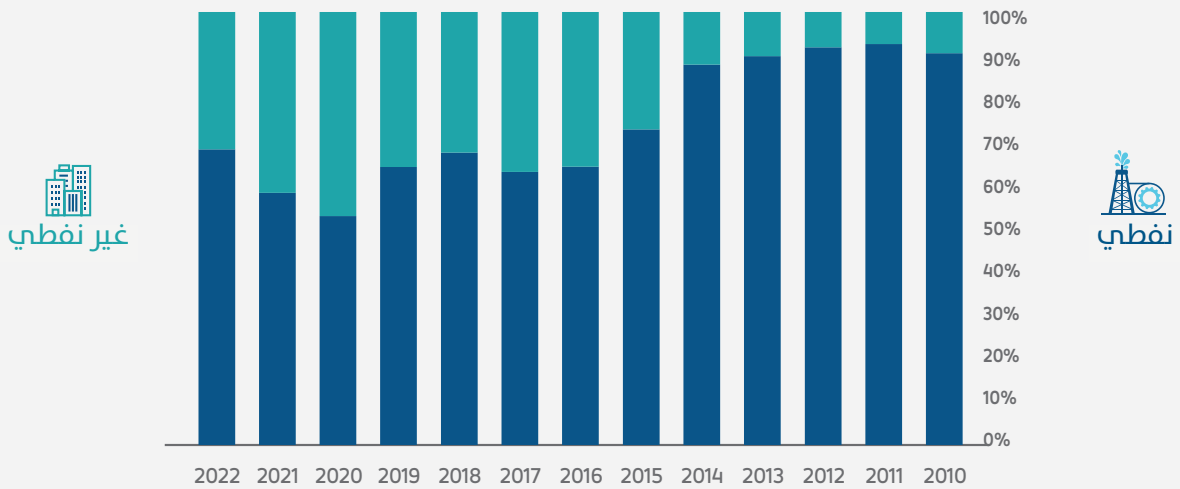
لا تحدد الموازنة السعودية عادة التوزيع الدقيق لتوقعات الإيرادات النفطية وغير النفطية للسنة؛ ولكنها تحدّد بعض مصادر الإيرادات غير النفطية التي ستساهم في إجمالي الإيرادات، مع استمرار كون الدخل من ضريبة القيمة المضافة المساهم الأكبر بين المصادر غير النفطية الأخرى. وتشمل هذه المصادر:

• **الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية:** من المتوقع أن تبلغ 22 مليار ريال سعودي، كما كان الأمر في أرقام عام 2022 الفعلية، وأن تشكّل 1.9% من إجمالي الإيرادات.

• **الضرائب على السلع والخدمات:** من المتوقع أن تبلغ 254 مليار ريال سعودي، أي بنسبة 3.6% أعلى من

الرسم 5: ارتفاع إيرادات النفط عام 2022؛ استدامة حصة الدخل غير النفطي

توزيع إجمالي الإيرادات في المملكة العربية السعودية (نسبة مئوية من الإجمالي)⁴

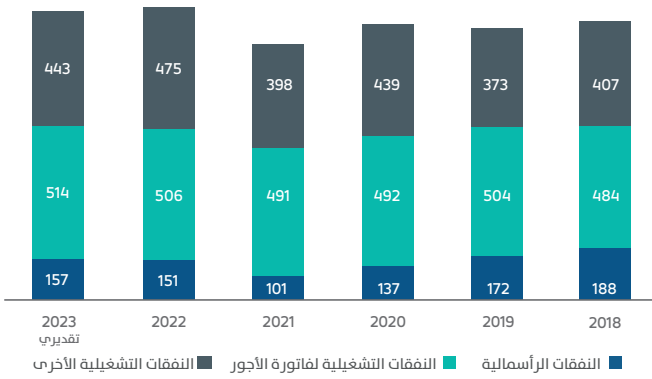


التوقعات المالية لعام 2023

النفقات

الرسم 6: حصة فاتورة الأجور لا تزال مرتفعة

نصيب النفقات الرأسمالية والتشغيلية من إجمالي الميزانية (مليار ريال سعودي)⁴



في عام 2023، من المتوقع أن تكون النفقات أقل بنسبة 1.6% من ميزانية عام 2022 الفعلية وأعلى بنسبة 16.6% من ميزانية عام 2022. حيث من المتوقع أن تكون النفقات الرأسمالية 157 مليار ريال سعودي في عام 2023 مقارنة بـ 151 مليار ريال سعودي في عام 2022 الفعلي. انخفضت حصة النفقات الرأسمالية السنوية من إجمالي الميزانية على مدى السنوات الخمس الماضية من 17% من الإجمالي في 2018 إلى 13.3% في 2022، ويقدر بنسبة 14.4% من إجمالي عام 2023 (الرسم 6).

الإنفاق الجاري المُدرج في الميزانية هو 957 مليار ريال سعودي، أقل بنسبة 2.4% من المستويات الفعلية لعام 2022، وتمثل فاتورة الأجور أكثر من نصفه. من أجل الحفاظ على التوظيف في القطاع العام، لطالما ظلت فاتورة الأجور مرتفعة بما في ذلك خلال فترة انتشار الوباء.

يكشف التقسيم حسب القطاع عن اتجاه إنفاق يتوافق مع السنوات السابقة، ويشكل القطاع العسكري الجزء الأكبر من النفقات، يليه التعليم والصحة، إذ تم تخصيص 189 مليار ريال سعودي لهذه القطاعات لعام 2023، ويشكل كل من هذه القطاعات 17% من إجمالي الميزانية و4.8% من الناتج المحلي الإجمالي.

الرسم 7: القطاع العسكري المستفيد الأكبر من الميزانية، لكن للتعليم والصحة أولوية

تخصيص الميزانية حسب القطاع (مليار ريال سعودي)⁴

التغيير السنوي %	ميزانية 2022	ميزانية 2023	القطاع	التغيير السنوي %	ميزانية 2022	ميزانية 2023	القطاع
+2%	185	189	التعليم	+16%	32	37	الإدارة العامة
+37%	138	189	الصحة والتنمية الاجتماعية	+51%	171	259	القطاع العسكري
+33%	54	72	الموارد الاقتصادية	-9%	182	165	البنود العامة
-19%	42	34	التجهيزات الأساسية والنقل	+4%	101	105	الأمن والمناطق الإدارية
				+26%	50	63	الخدمات البلدية

* ميزانية 2023-ميزانية 2022

التوقعات المالية لعام 2023

فائض الميزانية والدين العام

بشكل عام، ستستمر الإيرادات النفطية وغير النفطية المستدامة، إلى جانب الإنفاق الحكيم، في دعم توقعات المالية العامة.

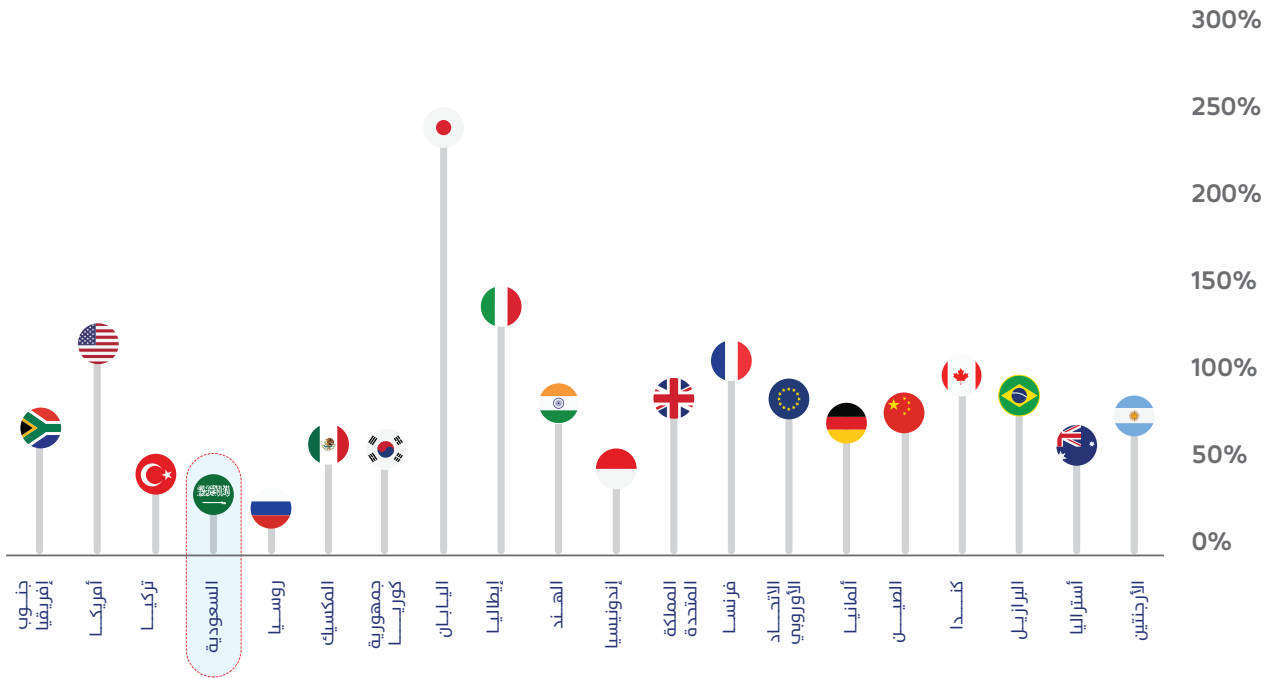
من المتوقع أن يصل الدين العام إلى 951 مليار ريال سعودي في عام 2023 (24.6% من الناتج المحلي الإجمالي) ومقارنة بـ 985 مليار ريال سعودي في عام 2022 (24.9% من إجمالي الناتج المحلي)، وهو ما لا يزال أقل من سقف الدين الحكومي البالغ 50%. وفقاً لتوقعات الحكومة متوسطة المدى، سينخفض الدين العام إلى 24.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024 وإلى 22.6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2025. نظراً لانخفاض نسبة الدين مقابل الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية، مقارنة بدول مجموعة العشرين الأخرى (الرسم 8) واحتياطياتها الأجنبية الضخمة، من المتوقع أن تظل معدلات الاقتراض منخفضة.

من المتوقع أن يبلغ الفائض المالي 16 مليار ريال سعودي (0.4% من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2023، مقارنة بفائض 102 مليار ريال سعودي (2.6% من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2022. يرتبط توقع الفائض بقدر أقل لعام 2023 (مقارنة لعام 2022 الفعلي) بتقديرات خط الأساس التي تستخدمها الحكومة، والتي تركز على معايير متحفظة لتوقعات الإيرادات النفطية وغير النفطية في الموازنة تحسباً لأي أحداث قد تحدث على الاقتصاد المحلي والعالم.

إن الفائض البالغ 16 مليار ريال سعودي الذي توقعته الحكومة لعام 2023 هو تقديرها الأساسي كجزء من بيان الميزانية. في أفضل السيناريوهات للحكومة، قد يصل إجمالي الفائض إلى 178 مليار ريال سعودي، في حين أن السيناريو الأقل تفاؤلاً قد ينتج عنه عجز بقيمة 85 مليار ريال سعودي.

الرسم 8: الدين السعودي مقابل الناتج المحلي الإجمالي أقل من شركاء مجموعة العشرين

نسبة الدين (% من الناتج المحلي الإجمالي)⁵



التوقعات الماليّة لعام 2023

من بين أمور أخرى ، فإن التزام المملكة العربية السعودية بخفض المالية العامة، والتدابير الهيكلية والإصلاحات المستمرة نحو الاستدامة المالية على المدى الطويل، وميزانيتها العمومية القوية، تساهم جميعها في ارتفاع تصنيف المملكة الائتماني (الجدول 1).

الجدول 1: تفتخر السعودية بملف تصنيف ائتماني قوي التصنيفات الائتمانية للمملكة⁶

وكالة التصنيف	التصنيف والتوقعات	آخر إجراء
MOODY'S	A1 (مستقر)	أكدت تصنيف المملكة الائتماني عند "A1" مع نظرة مستقبلية "مستقرة" 9 يونيو 2022
S&P Global Ratings	A- (إيجابي)	أكدت تصنيف المملكة الائتماني عند "A-" ورفعت النظرة المستقبلية إلى "إيجابي" من "مستقر" 25 مارس 2022
Fitch Ratings	A (إيجابي)	أكدت تصنيف المملكة الائتماني عند "A" ورفعت النظرة المستقبلية إلى "إيجابي" من "مستقر" 12 مايو 2022

اعتبارات تغيير التصنيفات

إيجابي	سلبي
<ul style="list-style-type: none"> تحسين الموقف الخارجي القوي للمملكة العربية السعودية. التحسن المستمر في وضع المالية العامة. 	<ul style="list-style-type: none"> في حالة تدهور وضع المالية العامة ، ينعكس ذلك في ميزان المالية العامة وأرقام الدين الحكومي/الناتج المحلي الإجمالي. تصاعد التوترات الجيوسياسية العالمية/الإقليمية يضر بالاستقرار الاقتصادي.

جدول الميزانية

ميزانية 2024 تقديري	ميزانية 2023	المبلغ الفعلي لعام 2022	ميزانية 2022	
1,146.0	1,130.0	1,234.0	1,045.0	إجمالي الإيرادات (مليار ريال سعودي)
-	-	842.0	-	إيرادات نفطية
-	-	392.0	-	إيرادات غير نفطية
1,125.0	1,114.0	1,132.0	955.0	إجمالي النفقات

21.0	16.0	102.0	90.0	عجز/فائض الميزانية (مليار ريال سعودي)
0.5%	0.4%	2.6%	2.5%	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

959.0	951.0	985.0	938.0	الدين (مليار ريال سعودي)
24.2%	24.6%	24.9%	25.9%	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي



الخاتمة - التطلع إلى المستقبل

لا تزال الحكومة ملتزمة بثبات بدعم إصلاحات ومبادرات رؤية 2030، مثل التنويع وزيادة نسبة الدخل غير النفطي. تستمر إعادة هيكلة المالية العامة في المساعدة في ترشيد الإنفاق التشغيلي وتنويع مصادر الدخل.

استشرافاً للمستقبل، تشمل الأولويات متوسطة المدى بحسب الميزانية الإنفاق والاستثمار الاستراتيجيين لتحقيق مبادرات التحول، وبالتالي تعزيز المركز المالي للحكومة وتحسين قدرة المملكة على التعامل مع الصدمات الخارجية من بين أمور أخرى.

بشكل عام، يتحسن النمو، وسيبقى التضخم تحت السيطرة، وسيستمر الوضع الخارجي للبلاد في التعزيز، مما يمنح المملكة العربية السعودية نظرة مستقبلية مواتية على المدى القصير والمتوسط. فيما يلي بعض نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر الهيكلية والمالية والاقتصادية في المملكة.

نقاط الضعف

- عدم توفر المواهب الكافية والحاجة إلى تحقيق أهداف التوطين التي تحد من قدرات القطاع الخاص على النمو.
- تقلب أسعار النفط واستمرار اعتماد الصادرات والعائدات الحكومية على النفط.
- فاتورة الأجور المرتفعة ودعم الطاقة.

نقاط القوة

- تزايد حصة مصادر الدخل غير النفطي.
- ربط العملة بالدولار الأمريكي.
- عائدات النفط المستدامة، والاستفادة من موقع "المنتج المتأرجح" داخل منظمة "أوبك" (OPEC).
- سعر التعادل المحافظ للنفط.
- احتياطات أجنبية ضخمة.

المخاطر

- مخاوف من الركود الاقتصادي العالمي والاضغوط التضخمية واضطرابات سلسلة التوريد في جميع أنحاء العالم.
- زيادة المخاطر السياسية على مستوى العالم وارتفاع علاوة المخاطر في الأسواق العالمية.
- خطر عودة ظهور متحور جديد لفيروس كورونا.

الفرص

- مكاسب من التنفيذ الناجح لمبادرات الرؤية، بما في ذلك الاستراتيجية الوطنية للاستثمار والاستراتيجية الوطنية للصناعة الجديدة.
- مزيد من الفسحة المالية بسبب مستوى الدين العام التي تبلغ أقل من سقف الـ 50% الذي حددته الحكومة، والتصنيفات الائتمانية القوية.
- تعزيز العلاقات الثنائية مع الدول الشريكة، مما يقود التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر.
- دعم القطاع الخاص المتنامي وصندوق الاستثمارات العامة وصندوق التنمية الوطني (NDF)، من بين أمور أخرى، مما يخلق المزيد من فرص النمو.

المراجع

1. بناءً على التقديرات الأولية لعام 2022 من قبل تقرير صندوق النقد الدولي لأفاق الاقتصاد العالمي وبيان ميزانية السعودية لعام 2023.

2. البنك المركزي السعودي: بيان وزارة المالية لميزانية 2023

3. التوقعات الاقتصادية الإقليمية لصندوق النقد الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، أكتوبر 2021؛ تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2021؛ وزارة المالية السعودية.

4. بيانات الميزانية السنوية، وزارة المالية، المملكة العربية السعودية.

5. وزارة المالية، المملكة العربية السعودية؛ صندوق النقد الدولي

6. تصنيفات موديز (Moody's)، ستاندرد آند بورز (S&P)، و فيتش (Fitch)



Strategic Gears
Management Consultancy

حول شركة ستراتيجك جيرز

شركة ستراتيجك جيرز هي شركة متخصصة في تقديم الاستشارات الإدارية لعملائها في جميع أنحاء المملكة العربية السعودية. تضم قائمة عملاء الشركة كبرى المؤسسات بالقطاعات الحكومي والخاص، بما في ذلك عدد من الوزارات والهيئات والمؤسسات المالية والشركات. يعمل لدى الشركة نخبة من الاستشاريين المحليين بالإضافة إلى شبكة من الخبراء الدوليين، ممن تتوفر لديهم خبرات عريضة في تقديم حلول استراتيجية في مجالات تطوير الاستراتيجية واستراتيجيات التسويق والتواصل، والبحوث والتحليلات والتميز التشغيلي، ولها سجل حافل مع العديد من العملاء في كل منها.

www.strategicgears.com | info@strategicgears.com

إخلاء المسؤولية: ما لم يُنص على خلاف ذلك، فإن جميع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة («التقرير») لا يجوز إعادة إنتاجها، كليًا أو جزئيًا، دون الحصول على إذن كتابي محدد من شركة «ستراتيجك جيرز». تبذل الشركة قصارى جهدها لضمان أن يكون المحتوى في هذا المنشور دقيقًا ومُحدَّثًا في جميع الأوقات. لا تقدم شركة «ستراتيجك جيرز» أية ضمانات أو تعهدات سواء كانت صريحة أو ضمنية، كما أنها لا تتحمل أي مسؤولية قانونية، مباشرة أو غير مباشرة، أو مسؤولية عن دقة أو اكتمال أو فائدة أي من المعلومات الواردة في هذا المنشور. وليس المقصود هو استخدام المنشور أو اعتباره توصية أو خيارًا أو مشورة لأي إجراء (إجراءات) قد يحدث في المستقبل.

منشورات أخرى

تعزز ستراتيجك جيزز بكونها مركز معارف في السوق السعودي. تنشر شركة ستراتيجك جيزز العديد من التقارير التي تبرز حالة الاقتصاد في المملكة وأبرز الأعمال في القطاعات الخاصة والحكومية. وفيما يلي نخبة من أحدث منشوراتنا



رحلة الإيرادات غير النفطية*

لمتابة القراءة، الصفحة 10



تقرير ميزانية 2022



توقعات الاقتصاد السعودي 2022



تغير الهرم السكاني في المملكة العربية السعودية

